شدد على أهمية دور القطاع الخاص في التنمية

الغانم: تحريك المشاريع الاستثمارية بين الكويت وبلغاريا

استقبل رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي محمد ثنيان الغانم، اليكساندر اولشيفسكي - سفير فوق العادة ومفوض لجمهورية بلغاريا، بحضور رباح عبدالرحمن الرباح المدير العام للغرفة.

في بداية اللقاء، رحب الغانم بالسفير وتطرق الى العلاقات السياسية التي تمتاز بها دولة الكويت وجمهورية بلغاريا، وأوضح ان العلاقات الإقتصادية لا ترقى للمستوى المأمول معربا عن امله في ان يتم تفعيل بنود بروتوكول التعاون بين غرفة تجارة وصناعة الكويت وغرفة تجارة وصناعة بلغاريا الذي وقع في 2006 في جمهورية بلغاريا، وقد حث سفارة بلغاريا بتزويد الغرفة بالمشاريع وقوانين الإستثمار المتاحه لنشرها على المستثمرين من السادة الأعضاء، مؤكدا ان الغرفة على أتم الإستعداد لتقديم كافة خدماتها للسفارة البلغارية للتوصل إلى نتائج إيجابية بين البلدين الصديقين.

كما قدم الغانم نبذة عن نشاط الغرفة حيث تهدف إلى توطيد العلاقات التجارية والإقتصادية الكويتية مع شتى دول العالم وتشجيع مشاريع القطاع الخاص للتوصل الى النتائج المرجوه. كما تطرق الغانم الى أهمية دور القطاع الخاص في مجال التنمية وما تعود عليه المنفعة لكلا الطرفين من خلال إستقطاب المشاريع الإستثمارية وعمل شراكات ناجحة بين الجانبين الكويتي والبلغاري.

من جانبه، تقدم السفير بالشكر للغرفة على الاستضافة واتاحة المجال للعمل على تطوير العلاقات التجارية بين البلدين، والتباحث حول سبل تنشيط الإتصالات في مجال التجارة والإقتصاد بين مختلف المؤسسات والشركات في البلدين الصديقين.

وفي نهاية اللقاء، قدم الغانم للسفير مجموعة من القوانين التجارية في دولة الكويت ودليل الغرفة التجاري، بالإضافة الى نسخة من مجلة الغرفة «الإقتصادي الكويتي».

الغانم مستقبلاً السفير البلغاري

أقل عائد على التمويل في السوق المحلي

بنك الكويت الدولي يطلق حملة مرابحة على سيارات كيا

اطلق بنك الكويت الدولي حملة مرابحة جديدة بالتعاون مع شركة كيا موتورز، والهادفة الى توفير قرض تمويلية جذابة لشراء سيارات كيا المميزة. وتاتي هذه الحملة حرصا من «الدولي» على تلبية الاحتياجات المتزايدة لمختلف شرائح المجتمع من وسائل التمويل المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية السمحاء.

وفي هذه المناسبة، صرحت مدير عام الإدارة المصرفية للافراد في «الدولي» انتصار السويدي قائلة: «نفخر باطلاق حملة مرابحة جديدة ابتداء من اليوم بالتعاون مع شركة كيا موتورز، حيث يقدم بنك الكويت الدولي اكثر اسعار التمويل الإسلامي تنافسية في السوق المحلي، وتشكل هذه الحملة قيمة مضافة لعملاء البنك الكرام ولجميع الراغبين بتملك سيارات كيا المميزة».

واضافت السويدي: «تهدف هذه الحملة الى تفعيل التواصل مع الجمهور وتقديم المزيد من العروض لتوفير تمويل صفقات المواطنين والمقيمين الراغبين بشراء سيارة» مشيرا الى ان «مرابحة «الدولي» تغطي عددا من أوجه التمويل الاستهلاكي وكل ما من شانه الإيفاء باحتياجات ومتطلبات الأفراد كتمويل السيارات والقوارب والمعدات البحرية والأثاث بكافة انواعه المكتبي والمنزلي والأجهزة الكهربائية والمواد الإنشائية».

ويقدم «الدولي» في حملة المرابحة هذه بالتعاون مع «كيا موتورز» اكثر الأسعار تنافسية للتمويل الإسلامي، وسيشمل العرض كفالة المصنع لمدة 10 سنوات، وخدمة صيانة مجانية لعملاء «الدولي» حتى 20 الف كلم مقدمة من الوكالة. ويتطلع «الدولي» لطرح المزيد من العروض المبتكرة والخدمات الراقية التي تلبي طموحات جميع شرائح المجتمع.

إطلاق حملة مرابحات على سيارات كيا

مدينة دبي الصناعية تواكب النهضة العصرية

تقرير: الإمارات تشهد نمواً في عدد المصانع بنسبة 63 في المئة

أشار تقرير حول قطاع الصناعات التحويلية في دولة الإمارات العربية المتحدة من قبل شركة تروث للاستشارات الاقتصادية، الشركة الرائدة المتخصصة في الاستشارات والأبحاث، إلى النمو المتزايد للقطاع الصناعي بالدولة حيث وصل إجمالي عدد المنشآت الصناعية في نهاية عام 2010 ما يقارب 4.960 مصنع، بنسبة زيادة إجمالية 63 في المئة وبمتوسط زيادة سنوية تقدر بنحو 8.53 في المئة بالمقارنة بعام 2004 حينما ضمت الدولة وقتها 3.036 مصنع، حيث شهد هذا العدد نمو ا بواقع 1.924 مصنع.

ويأتي هذا التقرير، والذي دعمته مدينة دبي الصناعية، العضو في تيكوم للاستثمارات، ليسلط الضوء بشكل تفصيلي على القطاع الصناعي والتطورات التي شهدها ذلك القطاع خلال الفترة ما بين عامي 2004 و2010. كما يستعرض التوقعات المستقبلية لقطاع الصناعات التحويلية ما بين عامي 2011 و2017.

وتناول التقرير العديد من البنود الهامة الكاشفة لأوضاع هذا القطاع مثل تطور عدد المنشآت الصناعية المكونة لقطاع الصناعات التحويلية ما بين عامي 2004 و2010، وتطور إجمالي المال المستثمر في قطاع الصناعات التحويلية بالدولة موزعة خلال الفترة ذاتها، وتطور الأيدي العاملة في القطاع الصناعي، والتوقعات المستقبلية لزيادة وتطور مكونات القطاع الصناعي للفترة ما بين عامي 2011 و2017. وكذلك تلك المتعلقة بعدد المنشآت الصناعية موزعة على الأنشطة الصناعية المختلفة للفترة ذاتها، بالإضافة إلى التوقعات لإجمالي المال المستثمر بقطاع الصناعات التحويلية وإجمالي عدد الأيدي العاملة.

وأظهر التقرير العديد من النتائج الهامة، حيث أكد على أن القطاع الصناعي مازال يحافظ على نسبة مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي والتي تصل إلى نحو 10 في المئة، وأن هذه النسبة مرشحة للزيادة خلال السنوات القادمة نظرا الوصول بعض القطاعات الإقتصادية إلى مستويات تحقيق الأهداف والإشباع وأهم هذه القطاعات قطاع التشييد والبناء، ومن ثم توقع تحول المزيد من الإستثمارات إلى القطاع الصناعي. كما خلص التقرير إلى أن القطاع الصناعي بانشطته المتنوعة اظهر تطورا وزيادات مهمة ومستقرة خلال الفترة الماضية.

وفي هذا الصدد، قال عبدالله بالهول، مدير عام مدينة دبي الصناعية: «تؤمن في مدينة دبي الصناعية ان القطاع الصناعي نظام متكامل لا يمكن ان يعمل بفعالية وكفاءة دون توفر كافة العناصر الأساسية اللازمة من حيث البنية التحتية والطرق والمدن العمالية ومجمعات المكاتب الحديثة، والطاقة وغيرها من المتطلبات الصناعية. ولذلك بنيت مدينة دبي الصناعية لتكون الوجهة الامثل من حيث توافر جميع هذه العناصر في مكان واحد، لخدمة المستثمرين في القطاع الصناعي.

ويلعب القطاع الصناعي دورا كبيرا في نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة حيث يعتبر ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي القومي بعد قطاع النفط والغاز. وتملك دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من المميزات والقدرات التي تمكنها من دفع هذا القطاع إلى موقع منافس على المستويين الإقليمي والدولي. وهذا التقرير يساهم في القاء الضوء على واحد من اهم النشاطات الاقتصادية في الدولة، وزودنا بمعالم هامة للطريق التي يجب ان نواصل السير عليها في المستقبل القريب».

واضاف بالهول: «تعتبر مدينة دبي الصناعية مثالا ناصعا على التطور الذي يشهده القطاع الصناعي في دولة الإمارات، حيث شهدت كل من مناطق الأغذية والمشروبات والكيماويات والمعادن الأساسية في المدينة معدل نمو وصل إلى 10 في المئة خلال العام 2011. كما شهدت المدينة تزايدا في الطلب على الأرض الصناعية التي يرغب المستثمرون ببناء مصانع لهم عليها، حيث ينشط في المدينة عشرون مصنعا، كما يجرى العمل حاليا على بناء عشرين مصنعا اضافيا في المدينة. وبلغت أعداد المستثمرين المسجلين لدى مدينة دبي الصناعية ما يزيد على 450 مستثمراً».

وبلغ حجم الاستثمارات الخاصة من قبل المستثمرين إلى ما يزيد على 2 مليار درهم في المدينة لإنشاء مصانعهم ووحداتهم الصناعية. كما قامت مدينة دبي الصناعية بإستثمار 4 مليارات درهم في البنية التحتية للمدينة لتوفير خدمات عديدة للمستثمرين مثل الطاقة، والمياه، والطرق، وشبكات الصرف الصحي والري، والإتصالات، وتغطي تلك الخدمات حاليا 30 في المئة من إجمالي مساحة المدينة البالغة 55 كيلومترا مربعا.

ولفت التقرير إلى ارتفاع إجمالي المال المستثمر في المنشآت الصناعية القائمة في الدولة ما بين عامي 2004 و2010 من نحو 63 مليار درهم في العام 2004 إلى نحو 110.2 مليار درهم عام 2010 بزيادة قدرها نحو 47.2 مليار درهم وبمتوسط نمو سنوي يقدر بنحو 9.77 في المئة.

وصاحب الإرتفاع في المال المستثمر زيادة في اعداد الأيدي العاملة في المنشآت الصناعية خلال نفس الفترة، وبمقدار 175.3 الف عامل، حيث بلغ عدد العمال 206.7 الف عامل في العام 2004، ليصل إلى نحو 382 الف في العام 2010 بنسبة زيادة 85 في المئة وبمتوسط نمو سنوي يقدر بنحو 10.78 في المئة.

أما فيما يخص التوقعات المستقبلية، فقد توقع التقرير ان يصل إجمالي رأس المال المستثمر في قطاع الصناعات التحويلية إلى نحو 162.7 مليار درهم في نهاية العام الثاني 2017، مقابل نحو 110.2 مليار درهم في العام 2010 وبزيادة قدرها نحو 52.5 مليار درهم وبنسبة 48 في المئة، كما توقع التقرير زيادة عدد المنشآت الصناعية إلى نحو 7.142 منشآت في نهاية العام 2017، وذلك بالمقارنة مع 4.960 منشاه في العام 2010، وبزيادة قدرها نحو 2.182 اي ما نسبته 44 في المئة. اما بالنسبة للأيدي العاملة، فتوقع التقرير وصول اعدادها إلى 580.556 عامل في نهاية العام 2017 بزيادة قدرها نحو 198.539 عامل، وذلك بالمقارنة مع 382.012 عامل في العام 2010، وبنسبة زيادة قدرها 52 في المئة.

كما خرج التقرير بالعديد من التوصيات الهامة الخاصة بالقطاع، كان من اهمها ضرورة الإسراع في إصدار قانون الصناعة الجديد بإعتباره مصدر التشريع الخاص بالقطاع الصناعي، والدعوة إلى إنشاء وزارة مستقلة للصناعة تعنى بهذا القطاع الهام ويسند اليها مهمة إعادة هيكلة وتنظيم القطاع الصناعي ورسم السياسات ووضع الخطط الإستراتيجية لهذا القطاع على مستوى الدولة، كما أوصى التقرير ضرورة إعداد خريطة للإستثمار الصناعي بالدولة وتحديد أهم الأنشطة التي يجب أن تتبناها الإستثمارات المحلية والإقليمية والعالمية لجذب الإستثمار الأجنبي للدخول في الإنشطة الصناعية المختلفة ونقل التكنولوجيا ومن ثم توطينها، وإنشاء وتشجيع ودعم جهات التمويل المتخصصة لتقديم خدماتها إلى هذا القطاع بخلاف مصرف الإمارات الصناعي. كما أوصى التقرير بإنشاء هيئة مستقلة لدعم وتنمية الصادرات الصناعية.

نمو القطاع الصناعي في الإمارات

■ **زيادة الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية بأكثر من 52 مليار درهم بحلول العام 2017**

الرفاعي: برنامج «الدراسات المصرفية» تأكيد لدور البنوك في التنمية البشرية

يعقوب الرفاعي

«كونا»: أكد مدير معهد الدراسات المصرفية الدكتور يعقوب الرفاعي اهمية برنامج «توظيف وتدريب الكويتيين حديثي التخرج للعمل في القطاع المصرفي» الذي اقامه المعهد «باعتباره مشروعا وطنيا وبمبادرة من بنك الكويت المركزي يؤكد الدور الاجتماعي للبنوك في تنمية الكوادر البشرية الوطنية».

وقال الدكتور الرفاعي في تصريح صحافي بمناسبة حفل تخرج متدربي البرنامج «الدفعة الثانية» ان البرنامج «خطوة غير مسبوقة في مسيرة القطاع المصرفي لاستقطاب الخريجين الكويتيين المتميزين وتوظيفهم وتدريبهم ليكونوا احد الخيارات الاستراتيجية المستقبلية للبنوك على مستوى الادارات العليا والتنفيذية».

واضاف ان فكرة البرنامج نابعة من ايمان بنك الكويت المركزي باهمية دور القطاع المصرفي في توظيف الكفاءات الكويتية وتطويرها وجاء بمبادرة من البنك الذي كلف معهد الدراسات المصرفية الاشراف على تنفيذه بالتعاون والدعم اللوجستي من البنوك المحلية الكويتية.

من جانبه قال المدير التنفيذي لقطاع التنظيم والادارة في بنك الكويت المركزي سمير اللوغاني ان للمصارف المحلية دورا اجتماعيا في تنمية الكوادر البشرية الوطنية وتطويرها مؤكدا دعم البنك المركزي لهذه النوعية من المشاريع الوطنية. بدوره قال مدير وحدة التدريب في المعهد بالانابة ديزموند نيلسون انه تقدم الى البرنامج 188 مرشحا تم قبول 25 متدربا منهم بعد اجتيازهم اختبارات القدرات الخاصة بالبرنامج وبدأ التدريب في 13 مارس 2011 وانتهى في 21 يونيو 2012. وذكر ان البرنامج يتضمن التدريبات داخل قاعات المحاضرات واكترونيا وميدانيا في البنوك الكويتية فضلا عن التدريب الميداني خارج الكويت مشيرا الى ان مجموعة كبيرة من المصارف العالمية ابدت الرغبة في المساهمة باستضافة متدربي المعهد العام المقبل.

«البابطين» تطلق عرضها «حدث بياناتك واريح آي فون 5»

ضمن حرص شركة عبدالمحسن عبدالعزيز البابطين على تميزها في مواصلة التطوير المتكامل والارتقاء بالخدمات المقدمة لعملائها، فقد اطلقت الشركة عرضها الجديد على تحديث بيانات عملائها، حيث تقدم للعميل فرصة دخول السحب على هاتف Iphon 5 من خلال الاتصال على استشاري الخدمة وتحديث البيانات المسجلة لديهم والخاصة بعملاء البابطين، حيث سيمكن هذا العرض عملاء البابطين الكرام من الحصول على خدمات أفضل.

يذكر أن مجموعة البابطين ملتزمة تجاه عملائها بتقديم الخدمات العالية الجودة لهم وبتوفير العروض التي تلبي احتياجاتهم بما يتناسب وقدراتهم المادية، كما تؤكد على مواصلة الشركة جهودها لتحقيق اعلى مستويات الرضا لعملائها الكرام بشكل مستمر على مستوى المبيعات وخدمة ما بعد البيع.

هذا وتسعى شركة عبدالمحسن عبدالعزيز البابطين نحو تحقيق مزيد من النجاح والريادة في السوق الكويتي من خلال تواصلنا المباشر بعملائنا الكرام وتحفيزهم على التواصل معنا لتقديم افضل الخدمات الممكنة لهم، ومن هذا المنطلق ندعوهم لتحديث بياناتهم لدينا حتى نتمكن من تقديم خدماتنا المتميزة التي تلبي جميع احتياجاتهم.

هذا وتضع البابطين خدمة العملاء لديها على رأس قائمة أولويات المجموعة، هو عهد قطعناه على انفسنا بأن تتضمن استراتيجيتنا ايجاد المناخ المناسب لجميع عملائنا ومساعدتهم على تطوير أعمالهم وتحقيق أهدافهم، ولتحقيق مزيدا من التواصل الفعال بينهم وبين إدارات الشركة المختلفة، ومن أجل تعزيز عمليات المجموعة بشكل مستمر، وحفاظنا على ريادتها في السوق الكويتي.

رفض طلب «أبل» فرض حظر دائم على مبيعات «سامسونج»

رفضت قاضية امريكية طلبا من شركة ابل لفرض حظر دائم على مبيعات سامسونج من الهواتف الذكية. وكانت هيئة محلفين امريكية قد منحت ابل تعويضات قدرها 1.05 مليار دولار في اغسطس الماضي بعد ان وجدت ان سامسونج استنسخت خصائص اساسية من هواتف «آي فون» و«آي باد».

وبعد الحكم الذي اصدرته هيئة المحلفين طلبت ابل من قاضية المحكمة الجزئية الامريكية لوسي كوه في سان خوسيه بولاية كاليفورنيا فرض حظر دائم على مبيعات 26 من هواتف سامسونج.

وفي الحكم الذي اصدرته قالت كوه ان ابل لم تقدم ادلة كافية لاظهار ان الخصائص التي تملك براءاتها قادت طلب المستهلكين على هواتف «آي فون».

وكتبت كوه في الحكم «الهواتف المذكورة في هذه القضية تحتوي على مجموعة كبيرة من الخصائص نسبة صغيرة منها فقط مشمولة ببراءات ابل».

معرض أبل

الذهب يتحسن ويستقر قرب 1700 دولار

اقترب الذهب من مستوى المقاومة المهم 1700 دولار للاوقية «مع عزوف كثير من المستثمرين في الأسبوع قبل الأخير من العام بينما يرقبون قرب توصل المشرعين الأمريكيين لاتفاق لتفادي كارثة مالية».

وفي مسعى جديد لتسوية أزمة «الهاوية المالية» - وهي زيادات ضريبية وتخفيضات إنفاق بقيمة 600 مليار دولار ستبدأ مع العام الجديد - يسعى الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى زيادة إيرادات الضرائب 1.2 تريليون دولار ويبدي استعدادا للاتفاق على خفض الإنفاق 1.22 تريليون دولار.

ويتوقع المحللون أن ينال حل المشكلة من إغراء الذهب كملاذ آمن لكن عدم التوصل إلى اتفاق سيوقد شرارة بيع واسع النطاق في الأسواق المالية تخوفا من تجدد الركود مما سيدفع الذهب للانخفاض.

وارتفع السعر الفوري للذهب 0.3 في المئة إلى 1702.04 دولار للاوقية. وارتفعت عقود الذهب الأمريكية 0.3 في المئة أيضا إلى 1703.60 دولارات. وزاد سعر الفضة في المعاملات الفورية 0.4 في المئة إلى 32.39 دولارا للاوقية.

وتقدم البلاتين 0.6 في المئة مسجلا 1611.49 دولارا في حين ارتفع البالاديوم 0.4 في المئة إلى 699.25 دولارا للاوقية.